

## رسالة مؤرخة ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

يشرفني أن أشير إلى المشاورات التي أجريتها مع أعضاء مجلس الأمن في ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، في أعقاب الرحلة أجريتها إلى منطقة الشرق الأوسط. وكما تذكرون، كانت إحدى القضايا التي ناقشناها في ذلك الاجتماع اقتراحا واردا في الفقرة ٦٤ من تقريرني عن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2007/147). وكنت قد اقترحت أنه، لدى النظر في اتخاذ خطوات إضافية لضمان التنفيذ الكامل للفقرة ١٥ من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، بما في ذلك حظر الأسلحة، قد يود مجلس الأمن أن ينظر في دعم بعثة تقييم مستقلة لمراقبة الحدود.

وتذكرون أيضا أن أحد الأسئلة التي أثارها بعض من أعضاء المجلس تناول موقف حكومة لبنان من الاقتراح. ويسرني أن أبلغكم أنه، خلال مكالمة هاتفية أجريتها مع رئيس الوزراء السنيورة البارحة، رحب بالفكرة ووافق على مبدأ البعثة. كما أننا اتفقنا على أنه، في حال تأييد المجلس للاقتراح، ستتعاون الأمم المتحدة تعاونا وثيقا مع حكومة لبنان في ما يتعلق باختصاصات هذه البعثة.

وأود للبعثة التي ارتأيتها في الفقرة ٦٤ من تقريرني أن تقدم توصيات بشأن تدابير واستراتيجيات تفضي إلى تحسين مستوى الأمن على طول الحدود اللبنانية مع الجمهورية العربية السورية. وسوف تستند هذه البعثة في عملها إلى العمل الذي اضطلعت به البعثات السابقة، سواء التابعة للأمم المتحدة أو البعثات الثنائية. كما أود أن أوضح أن هذا الاقتراح يقتضي إرسال فريق صغير، باختصاص محدد ولفترة محدودة، لتقييم مراقبة الحدود بكاملها تقييما كاملا.

وأرجو ممتنا عرض هذه المسألة على أعضاء مجلس الأمن.

(توقيع) بان كي - مون

